مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 177 (من 15 إلى 22 أكتوبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة..... 2

هل طرقت الحكومة الأفغانية بوابة الصلح الصحيحة؟

- عناصر سياسة حكومة الوحدة الوطنية حيال السلام..... 4
- مخاوف طالبان حيال سياسة أمريكا والحكومة الأفغانية تجاه السلام..... 5
- هل تغيرت سياسة الحكومة الأفغانية حيال السلام؟..... 6
- نتائج..... 7

حكومة الوحدة الوطنية وعلاقاتها بالمملكة العربية السعودية

- خلفية العلاقات..... 10
- العلاقات بين كابل والرياض بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية..... 10
- أفغانستان بين إيران والسعودية..... 11
- زيارة الرئيس التنفيذي الأخيرة للسعودية..... 12

المقدمة

تم افتتاح المكتب السياسي لطالبان رسميا في 2013؛ إلا أنه نظرا لعلم طالبان و شعارهم المكتوب فيه "الإمارة أفغانستان الإسلامية"، لم تعترف الحكومة الأفغانية بالمكتب. لكن مع ذلك فإن حركة طالبان من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الأفغانية خلال الأعوام الماضية أكدت على أن مكتب قطر هو العنوان الوحيد المخول بالمفاوضات، وعبر هذا المكتب أعلنت حركة طالبان موقفها في عدة مؤتمرات ولقاءات عالمية.

قبل ثلاثة أسابيع، وقعت الحكومة الأفغانية اتفاقية سلام مع الحزب الإسلامي بعد محادثات مباشرة بين الطرفين، وهناك إشاعات تفيد أن مندوبي الحكومة الأفغانية التقوا بمندوبي طالبان بقطر وتباحثوا حول عملية السلام. على الرغم من أن هذه المحادثات لم تُؤكد رسميا؛ ولكن إذا حدثت هذه المحادثات حقيقةً، فماذا ستكون النتائج؟ هل يعني ذلك تغير سياسة الحكومة الأفغانية حيال الصلح؟ هذا ما تناوله الجزء الأول من التحليل.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون عن سفر الرئيس التنفيذي الأفغاني للملكة العربية السعودية والذي استغرق ثلاثة أيام. قابل الرئيس التنفيذي عدداً من كبار المسؤولين السعوديين منهم ملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبدالعزيز، ووصلوا إلى توافقات حيال بعض الأمور. ما هي أهداف ونتائج هذه الزيارة؟ ما هي خلفية العلاقات بين كابل والرياض؟ وكيف كانت العلاقات السعودية الأفغانية خلال العقد والنصف الماضي؟

في هذا العدد من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تقرؤون عن الموضوعين المُشار إليهما أعلاه.

هل طرقت الحكومة الأفغانية بوابة الصلح الصحيحة؟

أفادت جريدة الجارديان العالمية نقلاً عن مصادر في حركة طالبان والحكومة الأفغانية في 18/ أكتوبر أن عبدالمنان أخا الملا محمد عمر تحدث مع معصوم ستانكزَي رئيس الأمن الوطني الأفغاني في شهري سبتمبر و أكتوبر من هذا العام بدولة قطر[1].

انتشرت الأنباء حول هذه المحادثات انتشاراً واسعاً في الصحافة المحلية والعالمية. لم تعلق الحكومة الأفغانية رسمياً على وقوع هذه المحادثات إلا أن مصدراً في الحكومة أكد الخبر. إسماعيل قاسم يار أحد كبار المسؤولين بالمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان لم يُدل أية تفاصيل حول هذه المحادثات إلا أنه أكد زيارة معصوم ستانكزي لدولة قطر[2]. على الصعيد المقابل أنكرت حركة طالبان هذه المحادثات[3].

[1] Sami Yousafzai, Jon Boone, Sune Engel Rasmussen, Taliban and Afghanistan restart secret talks in Qatar, The Guardian, 18 Oct 2016, see it online:< https://www.theguardian.com/world/2016/oct/18/taliban-afghanistan-secret-talks-qatar>

[2] اقرأ المزيد على هذه الصفحة:

http://pa.azadiradio.com/a/28061114.html

[3] اقرأ تقرير صوت أمريكا حول الموضوع:

http://www.pashtovoa.com/a/afghan-government-and-taliban-peace-talk-in-qatar/3555833.html

إذا صحت هذه الأنباء، فستكون هذه المرةَ الأولى التي تحصل فيها محادثة وجهاً لوجه بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان منذ وفاة الملا عمر، مع فارقِ أن هذه المحادثات لم تحصل تحت ضغوطٍ من باكستان أو بوساطتها.

والسؤال هو، هل تغيرت سياسة حكومة الوحدة الوطنية تجاه السلام؟ ما هي مخاوف طالبان حيال سياسة الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه السلام؟ وإذا حدثت هذه المحادثات حقيقةً، فما هي نتائجها؟ سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها في هذا الجزء من التحليل.

عناصر سياسة حكومة الوحدة الوطنية حيال السلام

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أخذت محادثات السلام مع طالبان مساراً أسرع مقارنة بالسنوات الأخيرة من الفترة الثانية لرئاسة حامد كرزاي بأفغانستان. لسياسة الحكومة الوحدة الوطنية تجاه السلام ثلاثة عناصر: استغلال التأثير الدولي على حركة طالبان، والإجماع الإقليمي والتواصل مع أعضاء شورى طالبان في كويته.

استغلال التأثير الدولي على حركة طالبان؛ بعد توليه لرئاسة أفغانستان بدأ أشرف غني زياراته الخارجية بالدول التي لديها صداقة استراتيجية مع باكستان ولها تأثير عليها (مثل السعودية والصين). في خطوته التالية طوّر العلاقات مع باكستان وأعطى امتيازات لإسلام آباد وفي المقابل طلب دعم باكستان حيال محادثات السلام مع طالبان.

الإجماع الإقليمي: كان جزءاً من سياسة الحكومة الأفغانية وتحديداً سياسة أشرف غني أن يتم إيجاد إجماع إقليمي حيال "الإرهاب" وعملية السلام الأفغانية. ذلك لأن أشرف غني يعتقد أنه بجانب الأفغان، يوجد مقاتلون يقاتلون في أفغانستان من آسيا الوسطى و روسيا و الصين و باكستان والشرق الأوسط، وهكذا فإن الحرب في أفغانستان من جانبٍ لها أبعاد إقليمية ومن جانبٍ آخر إذا لم يتم إيقافها فسيكون لها آثار عميقة على المنطقة. لذا فإن حكومة الوحدة الوطنية بعد تشكيلها في 2014 طورت علاقاتها مع الروسيا والصين و آسيا الوسطى والهند و أوروبا و أمريكا والشرق الأوسط على نحوٍ يفوق العلاقات التي كانت في السنين الأخيرة من فترة حكومة كرزاي الثانية.

التواصل مع أعضاء شورى طالبان في كويته بدلاً عن مكتب طالبان الموجود في قطر؛ على الرغم من أشرف غني – حسب مصادر عديدة – التقى بمندوبي طالبان في دبي خلال حملاته الانتخابية؛ إلا أنه عندما تولى الرئاسة تغافل إلى حدٍ كبير مكتبَ طالبان بقطر وتواصل مع بعض أعضاء مجلس كويته المرتبط بحركة طالبان الأفغانية. لعبت باكستان بلا شك دوراً في مد جسور هذا التواصل، لذا حصلت المحادثة بين الحكومة الأفغانية ومجلس كويتة في أرومجي أولا ومن ثم في منطقة مَري.

مخاوف طالبان حيال سياسة أمريكا والحكومة الأفغانية تجاه السلام

لدى حركة طالبان الأفغانية مخاوف حيال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الحكومة الأفغانية تجاه السلام، من أهمها ما يلي:

الدور المحدود للولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام؛ يرى تنظيم طالبان الأفغاني أن أمريكا هي المكون الأساسي للحرب الحالية بأفغانستان وأن الحرب الحالية ستستمر حتى انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. بعد عام 2010 دعمت الولايات المتحدة الأمريكية عملية السلام تحت قيادة الحكومة الأفغانية. عقِب تشكّل حكومة الوحدة الوطنية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الوساطة بين طالبان والحكومة الأفغانية (كما حدث في محادثات مري والمحادثات رباعية الأطراف). إلا أن حركة طالبان الأفغانية لا تريد هكذا دوراً من الولايات المتحدة الأمريكية. لذا يُقال أن طالبان اشترطت أنها لن تبدأ محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية مادام للولايات المتحدة دورٌ نشِطٌ في عملية السلام[4]. وبما أنه في الآونة الأخيرة حصلت محادثات في قطر بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، فربما يكون لأنباء بدء المفاوضات مؤخراً بين الحكومة الأفغانية وطالبان علاقة بتلك المحادثات.

المصالحة من خلال السياسة الخارجية؛ بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، نشطت سياسة أفغانستان الخارجية حيال السلام. كان أول زيارة غير رسمية للرئيس الأفغاني إلى المملكة العربية السعودية، وزيارته الرسمية الأولى إلى الصين، وأول رئيس سافر إلى أفغانستان كان رجب طيب أردوغان. في الخطوة الثانية،

[4] اقرأ المزيد في تقرير صوت أمريكا حول الموضوع:
: http://www.pashtovoa.com/a/afghan-government-taliban-talks-in-doha/3556231.html

زار أشرف غني باكستان ومن ثم حصلت زيارات متبادلة بين كبار مسؤولي البلديْن. إلا أن حركة طالبان الأفغانية التي تعتبر نفسها حركة مستقلة ردت في مقابل سياسة أفغانستان الخارجية بتشديد قتالها مع الحكومة الأفغانية.

تأكيد طالبان على مكتب قطر؛ منذ البداية أكدت حركة طالبان على دور مكتب قطر حيال السلام. بعد محادثات أرومجي نفت الحركة هذه المحادثات وصرحت بأن مكتب قطر هو العنوان الوحيد المخول بالمفاوضات. وجواباً على محادثات مري، أصدرت حركة طالبان بياناً وزادت من قوة ومكانة مكتبهم بقطر. قيل في البيان: (إذا عقد أحدٌ لقاء أو اشترك في محادثات سياسية دون إذن قيادة الأمارة الإسلامية أو مكتب قطر، سواء في الماضي أو في المستقبل فإن عمله عمل فردي لا يمثل الإمارة الإسلامية بحالٍ من الأحوال)[5].

هل تغيرت سياسة الحكومة الأفغانية حيال السلام؟

بعد إخفاق المحادثات رباعية الأطراف أصبحت أفغانستان تشك حول دور باكستان. نزعة الشكوك هذه بادية على المقال المنشور في الصفحة الرسمية للقصر الرئاسي الأفغاني والمتضمن: «بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ بدأ أشرف غني المحادثات مع الجيش الباكستاني؛ مما يعني أن الطرف المهم في القضية الأفغانية هو باكستان، لذا يجب أن تُعقد المحادثات مع السلطات بإسلام آباد. إلا أنه لم يكن لهذه المحادثات أثر ملحوظ حتى الآن. لدى الحكومة الأفغانية شكوك حول وساطة باكستان حيال السلام وترى أن عملية السلام عملية أفغانية – داخلية وأن على الأفغان أنفسهم أن يتباحثوا ويصلوا إلى نتيجة»[6].

لذا لم تعقد الحكومة الأفغانية محادثات السلام مع الحزب الإسلامي (حكمتيار) خلال لقاءات مجموعة تنسيق المحادثات الرباعية، ووقعت الحكومة الأفغانية اتفاقية سلام مع الحزب الإسلامي من خلال عملية سلام داخلية – أفغانية. مع أن الجهات الأجنبية أيدت هذه المفاوضات إلا أن هذه المفاوضات وإلى حدٍ كبير كانت نتاج محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي.

---

[5] اقرأ بيان طالبان بالكامل هنا:
http://alemara1.org/?p=19802

[6] اقرأ المزيد على صفحة القصر الرئاسي الأفغاني:
http://president.gov.af/ps/analysis/107585

في الوقت ذاته غدت طالبان تشك أيضا حيال دور باكستان في الأشهر القليلة الماضية مقارنةً بالماضي. ولهذا السبب شرعوا في المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية في قطر بدون وساطة باكستان. على الرغم من أن تفاصيل هذه المحادثات لم تُعلن بعد، إلا أن باكستان جواباً على هذه المحادثات اعتقلت عدة أفراد من قادة طالبان الأسبوع الماضي، من أشهرهم الملا ناني[7].

بالإضافة إلى ذلك، بعد إخفاق محادثات السلام الرباعية ازداد التدهور الأمني واشتدت الحرب في البلد. الولايات الهامة تواجه تهديداتٍ والحرب مستمرة في كندوز و أروزكان و هلمند و فراه و نيمروز. نظراً لاختلال الأمن فإن الحكومة الأفغانية تواجه ضغوطاً لأن الحرب من جهةٍ تزيد خسائرَ القوات الأمنية الأفغانية ومن جهةٍ أخرى فإنها فأنها تضعف وتضعضع إنجازات الحكومة الأفغانية.

إذا كانت أنباء وقوع محادثات بين رئيس الأمن الوطني ومكتب طالبان السياسي في قطر صحيحة؛ فإن ذلك مؤشر على تغير سياسة الحكومة الأفغانية تجاه السلام مما يعني استجابة الحكومة بشكل إيجابي لما أثار قلق حركة طالبان وأكدت عليه لمدة طويلة.

نتائج

بشكل عام فإن المحادثات المباشرة بين طرفي القضية تُعتبر واعدة وكلما كانت المحادثات مباشِرة كلما كان الطرفان أقرب إلى حل القضية. وبالتالي إذا كانت هناك محادثات وجهاً لوجه بين حركة طالبان الأفغانية والحكومة الأفغانية؛ فالواجب الترحيب بذلك بحرارة.

الحاجة إلى مجموعة وسيطة حاجةٌ ملحّة، بغض النظر عن صحة الأنباء حيال محادثات قطر الأخيرة. نشاط الطرف الوسيط سيفيد في تقليل جو انعدام الثقة بين الحكومة الأفغانية وطالبان، وتمهيد السبل للمحادثات المباشرة وإزالة بعض العوائق وسيلعب دورَ ضامنٍ إلى حدٍ ما. حصلت جهود من قِبل بعض الجهات حيال هذا الصدد[8]، إلا أنه لم يتم الاعتراف بها رسمياً من قبل الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

---

[7] للمزيد من التفاصيل اطلع على الرابط: http://pa.azadiradio.com/a/28048234.html

[8] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، د. أمين: قدمنا مقترح المصالحة الوطنية لطالبان/ مقابلة، لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:

http://csrskabul.com/ar/?p=1164

من ميزات الطرف الوسيط الأخرى أنه بناء على كونه مطلعاً على تفاصيل المحادثات فبإمكانه إعمال الضغط على الأطراف من خلال الرأي العام في حال اختلق طرفٌ عوائق في طريق السلام أو رفض العمل بوعوده. عندما واجهت محادثات السلام مع الحزب الإسلامي عوائقَ في طريقها استطاع الرأي العام دفع المحادثات الى الأمام وجعلها تستمر. والسبب الرئيس وراء ذلك كان أن المجتمع المدني والمواطنين إلى حدٍ كبير على علم بهذه المحادثات.

حكومة الوحدة الوطنية وعلاقاتها بالمملكة العربية السعودية

ترأس د/ عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي للحكومة الأفغانية وفداً حكومياً عالي الرتبة في زيارة للملكة العربية السعودية، ورافقه في هذه الزيارة الرسمية وزير الحج ووزير التجارة والنائب المالي لوزير الخارجية وعطاء محمد نور المكلف بمنصب والي ولاية بلخ والرئيس التنفيذي لحزب الجمعية الإسلامية، وبعض كبار المسؤولين بالحكومة.

في هذه الزيارة التقى د/ عبدالله والوفد المرافق له بسلمان بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، ومحمد بن نايف ولي العهد ووزير الداخلية، ومحمد بن سلمان ولي ولي العهد ووزير الدفاع، وكذلك وزير الحج والأوقاف، ووزير التعليم والتربية، ووزير التجارة، ووزير المالية ووزير العدل والبقية من كبار المسؤولين بالمملكة، وتباحثوا حول موضوعاتٍ عديدة ووصلوا إلى بعض الاتفاقيات كذلك.

بالإضافة إلى أهداف ونتائج هذه الزيارة، يتناول هذا المقال خلفية علاقات الدولتين وعلاقات حكومة الوحدة الوطنية بالمملكة العربية السعودية.

خلفية العلاقات

تربط أفغانستان بالمملكة العربية السعودية علاقات قديمة. في عام 1932 تم عقد اتفاقية ودية بين الدولتين وقام ملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبدالعزيز بزيارة رسمية لأفغانستان سنة 1970. في فترة رئاسة محمد داود خان أيضاً كانت العلاقات ودية وحسنة بين أفغانستان والسعودية، إلا أن العلاقات بين الدولتين ضعفت بعد الثورة الشيوعية عام 1978.

في فترة الجهاد الأفغاني ضد القوات الشيوعية لعب المملكة العربية السعودية دورها في القضية الأفغانية بإمداد باكستان بالأموال الطائلة من أجل شراء الأسلحة وتوزيعها بين المجاهدين. بعد خروج القوات الشيوعية من أفغانستان، كانت المملكة إحدى ثلاث دول اعترفت رسمياً بحكومة طالبان، إلا أنه حينما وقعت حكومة طالبان تحت وطأة الضغوط الدولية بعد واقعة 11/سبتمبر، قطعت المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية علاقاتهما بطالبان.

بعد تأسيس الإدارة المؤقتة برئاسة حامد كرزاي سنة 2001، عادت العلاقات بين الدولتين مجدداً، وتعهدت المملكة بدعم أفغانستان بمبلغ 220 مليون دولار في مؤتمر طوكيو. وهكذا خطت السعودية خطواتٍ جديدة في أفغانستان وفي المقابل كان لكبار المسؤولين بالحكومة الأفغانية زيارات للرياض. قام حامد كرزاي الرئيس الأفغاني الأسبق بزيارتين رسميتن إلى السعودية عام 2005 وزيارة في عام 2010، وبشكل عام فإن العلاقات بين الدولتين كانت حسنة خلال فترتي رئاسة حامد كرزاي، وتم توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية بين الدولتين في مجالات متنوعة.

العلاقات بين كابل والرياض بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة في السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الوطنية. بعد مراسم الحلف، أعلن الرئيس الأفغاني أشرف غني عن الخطوط الأساسية لسياسة حكومته الخارجية، وذُكرت المملكة العربية السعودية ضمن المجموعة الثانية (مجموعة الدول الإسلامية) بعد المجموعة الأولى (الدول المجاورة لأفغانستان).

في أول زيارة غير رسمية، سافر أشرف غني بعد توليه للرئاسة إلى السعودية، وفي العامين الماضيين سافر إلى المملكة ثلاث مرات.

من جانبٍ آخر فإن أفغانستان إحدى الدول التي أعلنت تأييدها لموقف المملكة العربية السعودية حيال قضية اليمن، وفيما بعد التحقت أفغانستان بالتحالف لمحاربة الإرهاب والذي تقوده السعودية.

أفغانستان بين إيران والسعودية

إن دور المملكة العربية السعودية بمثابتها مركزاً للعالم الإسلامي على الصعيد السياسي والشعبي في أفغانستان لا يمكن إغفاله. من جانبٍ آخر فإن إيران بمحاذاتها لأفغانستان على حدودٍ طولها 950 كيلو متر يربط بينها وبين أفغانستان قواسم مشتركة دينية وثاقفية ولغوية، وللدولتين علاقات تاريخية قديمة وحسنة نسبياً.

بدأت الحرب الباردة بين هذين الندين الإقليميين منذ الثورة الإسلامية بإيران. امتلكت أفغانستان وخصوصا الجماعات الجهادية الأفغانية علاقات قوية بالسعودية وإيران خلال فترة الجهاد مما كان له تأثيراته العميقة على سياسة أفغانستان الخارجية أيام الاقتتال الداخلي وخلال فترة طالبان وكذلك العقد والنصف الماضي.

خلال 15 عاماً الماضية كانت العلاقات بين كابل و طهران قوية أكثر من العلاقات بين كابل والرياض، ولكن مع تشكّل حكومة الوحدة الوطنية قويت العلاقات بين أفغانستان والسعودية أكثر. عندما أعلن الرئيس الأفغاني أشرف غني دعمه للسعودية حيال قضية اليمن أُعملت عليه ضغوط من بعض الجهات والشركاء السياسيين بالحكومة، وعقب ذلك حاولت حكومة الوحدة الوطنية اتخاذ موقف محايد حيال طهران والرياض.[9]

في الوقت الراهن تشهد أفغانستان حرباً بالنيابة بين الدولتين على الأصعدة الثقافية والمذهبية، ومن أجل هذا لوحظت دعايات سلبية من بعض الجهات حيال إنشاء مركز إسلامي وجامعة إسلامية بكابل وجلال آباد من قِبل السعودية.

[9] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، "الحرب الباردة بين السعودية و إيران؛ وأثرها على أفغانستان والمنطقة"، 2015، على الرابط التالي:

http://csrskabul.com/ar/?p=658

وبشكل إجمالي، فقد استطاعت حكومة الوحدة الوطنية إلى حدٍ ما الحفاظ على الاتزان اللازم في سياستها الخارجية تجاه إيران والسعودية والتي بنتها على أساسٍ من التعاون المتبادل.

زيارة الرئيس التنفيذي الأخيرة للسعودية

في 17/ أكتوبر 2016 وبناء على دعوة رسمية من الرياض سافر الرئيس التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية إلى المملكة العربية السعودية برفقة وفدٍ حكومي. تضمن هذا الوفد بالإضافة لذوي المناصب الحكومية العليا عدداً من التجار الأفغان ونائب رئيس المجلس الأعلى للسلام، وكانت أهداف هذه الزيارة أهدافاً اقتصادية وتجارية، والتباحث مع مسؤولي المملكة حول الصعوبات التي يواجهها العمال الأفغان وحول السلام بأفغانستان. وهكذا تم تسليط الضوء في هذه الزيارة على المواضيع التالية:

السلام: مع أن المملكة العربية السعودية خلال العقد والنصف الماضي لم يكن لها دور بارز في تحسن علاقات كابل – إسلام آباد ومحادثات السلام مع طالبان، إلا أنه يُعتقد أن السعودية بإعمال نفوذها تستطيع – إن أرادت – لعب دورٍ بارز في ترسيخ الصلح في أفغانستان . من هذا المنطلق طلب الرئيس التنفيذي في جلسته مع ملك السعودية سلمان بن عبدالعزيز الدعمَ في قضية السلام في أفغانستان. وأوضح ملك المملكة العربية السعودية أن بلاده راغبة في تحسّن العلاقات بين أفغانستان وباكستان ومستعدةٌ للمساعدة بما تستطيع من أجل تثبيت دعائم السلام ولا ستقرار في أفغانستان.

المواضيع السياسية: ذكر الرئيس التنفيذي الأفغاني في لقائه بملك المملكة العربية السعودية أن أفغانستان أصبحت عضوا في التحالف لمحاربة الإرهاب تحت قيادة السعودية وتؤيد موقف المملكة فيما يتعلق بقضية اليمن. وأضاف أنه قد حان الوقت لتتخذ السعودية بعض الخطوات من أجل المساعدة في الحرب على الإرهاب حتى تمتنع بعض دول المنطقة من دعم الإرهاب[10].

مواضيع اقتصادية: من المواضيع المهمة التي نوقشت في زيارة الرئيس التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية لمسؤولي السعودية، توسيع التجارة بين أفغانستان والسعودية واستثمار المملكة في مجال الطاقة في

[10] الموقع الرسمي للرئاسة التنفيذية، لقاء الرئيس التنفيذي بملك المملكة العربية السعودية، 18 أكتوبر، على الرابط التالي:
http://ceo.gov.af/fa/news/159577

أفغانستان. دعا د/عبدالله التجار العرب إلى الاستثمار في أفغانستان، ووافق وزير التجارة السعودي ماجد القصبي بإرسال فريق متخصص من أجل دراسة حال الاستثمار في أفغانستان.

من جانبٍ آخر، على الرغم من العلاقات القوية بين أفغانستان والسعودية فإن مشكلة العمال الأفغان في السعودية من المسائل التي لم تُحل خلال العقد والنصف الماضي، وقد طُرحت المسألة في هذه الزيارة مجدداً. في اللقاء بين الرئيس التنفيذي د/ عبدالله ومحمد بن نايف وزير الداخلية السعودي تم التباحث والتوافق حيال تغيير الجوازات الباكستانية الموجودة بحيازة العمال الأفغان وتوزيع جوازات أفغانية لهم بدلا عنها وتقديم تصاريح العمل لهم من قِبل المملكة العربية السعودية.

المواضيع التعليمية والثقافية: بالإضافة تأسيس مركز إسلامي كبير في كابل وجامعة إسلامية بجلال آباد، طالب الرئيس التنفيذي الأفغاني مسؤولي المملكة بزيادة الاهتمام بكافة المجالات التعليمية.

في لقائه بالدكتور عبدالله، وعد وزير التربية والتعليم د/ أحمد عيسى بأن المملكة ستمنح 400 منحة دراسية للطلبة الأفغان كل عام، ومن أجل التسهيل والتنسيق سيتم تعيين مسؤول تعليمي بسفارة المملكة العربية السعودية بكابل.[11]

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (+93) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

[11] الموقع الرسمي للرئاسة التنفيذية، لقاء الرئيس التنفيذي بوزير التربية والتعليم السعودي، 18 أكتوبر، على الرابط التالي: http://ceo.gov.af/fa/news/159574